

الاجماع على مشروعية قلت قال ابو بصير واما لا يكفرها حتى لا يتركها في الوعد
فلا يبر عن شية وما سبق من ان سنة النبي بالذلة الواجب عندنا لبعض
الى عدم جوازها اذا كان يهود ويصريح في المنثور وشرحه ونقته وقيل يوجبها
فلا يجوز صلاتها اعدا ولا اكراما اتفاقا بل على الاصح ولا يجوز تركها
صارمهما في الفتاوى بخلافه عند ان السنن يقتضي اذا كانت موقوفة
البناء ولو صلى ركعتين تطوعا على من ان النبي لم يبلغه فاذا هو طالع الرجل
اربع فوقع ركعتان بعد طلوعه لا يجزئ عن ركعتين انتهى في المفتي وهو
الاجماع كما انما علقناه على ما ذكره من تحفة ذكر الحلو ان اقوى السنن
التي في سنة المغرب فانه عليه السلام لم يرد عهد سقيا ولا حصر في التي في الظهر
فانها متفق عليها والتي قبلها تختلف فيها وقيل هي العصل بين الاذان والاقامة
ثم ان بعد العشاء ثم ان قبل الظهر وذكر الحسن الله التي قبل الظهر كما يكون
الغير بل على وقبل في البحر تصح عن الغاية والنهاية مما لا بد ان يرد فيها
هو قوله عليه السلام من ترك الاربع قبل الظهر لم يمتح في صلاة وقيل الاربع
قبل الظهر والركعتان بعون وبعد المغرب والعشاء كالحجامة في ذلك
في كلامه بل على ما قاله في قوله وذكر الحسن الله يقتضي ان مدار الخلاف على
ان التي قبل الظهر هل هي اكد من سنة المغرب او سنة المغرب اكد منها
ومقتضى التحليل بقوله فانها متفق عليها التي كون التي بعد المغرب اكد
من التي قبل الظهر والتي بعدها من غير خلاف واما الخلاف في ان التي قبل
الركعتان التي بعدها والامر بالعكس فامل **ركعتان بوالظهر وبعد المغرب**

وبعد

وبعد العشاء **اربع قبل الظهر قبل الجمعة وبعد** والاصل فيه قوله عليه
من ثابرو على ثني عشرة ركعة في اليوم والتيلة بنى الله له بيتا في الجنة ودر
ولا يخفى ان هذا لا يثبت برسنة الجمعة لانه عليه السلام ينهيا بقوله ركعتين
قبل الفجر واربعة قبل الظهر وركعتين بعدها وركعتين بعد المغرب و
ركعتين بعد العشاء كما في البرهان وغيره واما دليل سنة الجمعة فهو
ما ورد من انه عليه السلام كان يتطوع قبل الجمعة باربعة وورد ايضا انه قال
من كان منكم مصليا فاصليا فاصليا فاصليا فاصليا فاصليا فاصليا فاصليا فاصليا
موردا للكافي واما المؤلف بقوله بتسليمه الى ان حكم سنة الجمعة كما
قبل الظهر حتى لو اداها بتسليمتين لا يكون مقننا بها اي على سنة
وتكون نافذة كما في الجوهرة وينبغي تعيينك بعد العشاء بقوله عليه السلام
اذا صلى بعد الجمعة فصلوا اربعا فان عمل اربع ففيه فصل ركعتين في المسجد
ودركعتين اذا رجعت انتهى **ولله اى استحب اربع ركعات قبل صلاة**
العصر وقبل العشاء وبه ندب است ركعات **بعد المغرب** قال الحلبي
على امنية واختلاف هل الاربع بعد الظهر والست بعد المغرب سواء
المؤكدات او معها والظاهر الثاني لانه يصدق عليه صلى بعد الظهر
والعشاء اربع وبعد المغرب ستا او ركعتان في ضمن ذلك ومن هنا
يعلم ان ما ذكره الشارح من ان الست في المغرب غير الركعتين المؤكدة
وكذا في الاربع بعد الظهر الخ العشاء استظهر الحلبي على هل الاربع بعد
والظهر بتسليمته او بتسليمتين سكتي في النهي عن الفجر اخلافا لعلماء العصر